الأمم المتحدة

A/56/409/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
5 November 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١٩ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام أن يحيل طيه إلى أعضاء الجمعية العامة إضافة إلى التقرير المؤقت المتعلق بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان الذي أعدَّه كمال حسين، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان.

051101 051101 01-61988 (A)
0161988

تقرير مؤقت من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

إضافة

أولا – مقدمة

١ – أثّرت الأحداث المأساوية التي وقعت في يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تأثيرا عميقا ومفاجئا في الحالة الإجمالية في أفغانستان. وأضحى من الضروري تقديم هذه الإضافة للتقرير الرئيسي الذي أُعد في نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠١ (A/56/409) لتبيان أثر تلك الأحداث على الحالة المتغيرة بسرعة في أفغانستان وما يترتب عليها من آثار في حقوق الإنسان للشعب الأفغاني. وقام المقرر الخاص في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بزيارة طارئة إلى باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وعقد في أثنائها اجتماعات مع ممثلي الحكومتين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية واللاجئين الأفغان، وبخاصة مَن وصل منهم في الآونة الأخيرة إلى باكستان وجمهورية إيران الإسلامية.

٢ – وكان التقرير الأصلي قد أكد من جديد الحاجة إلى إيجاد تسوية شاملة من شأنها أن تدخل إطارا للتغيير يهدف إلى الشروع في عملية يمكن من خلالها استعادة أفغانستان موحدة لجميع أفراد شعبها. ومن المعروف منذ فترة طويلة أن استمرار الصراع المسلح المدعوم من الخارج هو السبب الجذري لتدهور حالة حقوق الإنسان. وكان الأمين العام قد لاحظ في تقريره الذي أعده في حزيران/يونيه (A/54/918-S/2000/581)، أنه بعد أكثر من ٢٠ سنة من غزو أفغانستان عام ١٩٧٩، وبعد إنفاق البلايين من الدولارات لتغذية المجهودات الحربية المتعاقبة، ما زالت أفغانستان تشهد حالة من الأزمة العميقة حيث آلت مواردها إلى نفاد وأصبح مثقفوها في المنفى فيما سقط شعبها رهينة الإحباط كما أن هياكلها السياسية التقليدية باتت مشتتة فضلا عن أن مؤشراتها للتنمية البشرية تعد الأدنى من نوعها في العالم. وما زال زهاء ٢٠ إلى ٢٢ مليون أفغاني الذين بقوا في البلد يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان ومن الخروقات المتكررة للقانون الإنساني الدولي. فنشوب الصراعات المسلحة من حين لآخر بين الفصائل المتحاربة يعرضهم إلى القصف من الجو ومن الدبابات والمدفعية الثقيلة، وأودى بحياة عدد لا يحصى من المدنيين وتسبب في دمار واسع النطاق لممتلكاتهم ومصادر عيشهم. وهم يعيشون بالفعل كالرهائن في أرضهم، واقعون في شراك ليست من صنع أيديهم، ومستهدفون ضحايا لأعمال العنف والمجازر. وأسفر هذا عن تحويل ما يزيد على خمسة ملايين أفغاني إلى لاجئين أو يعانون من حالة تشرد داخلي جماعي هائلة.

٣ – وكان التقرير الأصلي قد وصف أيضا الأزمة الإنسانية المتفاقمة. ونتجت تلك الأزمة عن الصراع المسلح، والاقتصاد الذي دمرته الحرب، والجفاف الحاد الذي استمر لما يزيد على ثلاثة أعوام متعاقبة ودمر الزراعة وقضى على المواشي وهدد حوالي ٣,٨ ملايين نسمة من السكان بالمجاعة. ويتضح العجز الإجمالي للمساعدة الإنسانية من أن المبلغ المنقح لنداء عام ٢٠٠١ البالغ مقداره ٢٨٣ مليون دولار اقترن باستجابة من المانحين لم تتجاوز حتى منتصف آب/أغسطس ٢٠٠١ نسبة ٤٠ في المائة من المبلغ المذكور بكثير، أو ما يعادل ١١٤ مليون دولار.

٤ – وهناك قلّة من الشعوب التي عانت ما عانى منه الأفغانيون على مدى العقدين الماضيين. ومع ذلك بدا في مطلع عام ٢٠٠١ أنهم أصبحوا من الشعوب المنسية والمُهملة

مع تفاقم الأزمات الإنسانية في أجزاء أخرى من العالم التي استقطبت الاهتمام الدولي والمساعدة الإنسانية. وكان المقرر الخاص قد أشار في التقرير الذي قدمه في آذار/مارس ٢٠٠١ (E/CN.4/2001/43 و Add.1) إلى أن نداء الحصول على مساعدة إنسانية للأفغان في عام ٢٠٠١ قدر الاحتياجات ''الأساسية الدنيا'' بمبلغ ٢٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أي ما يقارب ١٠ دولارات من دولارات الولايات المتحدة لكل أفغاني في السنة. وأظهرت التجربة السابقة أن الأفغان لا يحصلون إلا على حوالي نصف المبلغ المطلوب؛ أي خمسة دولارات تقريبا لكل أفغاني. وعلى النقيض من ذلك، كانت استجابة المانحين في عام ٢٠٠١ بالنسبة لأنغولا ٤٧,٩٨ دولارا للفرد الواحد، ولتيمور الشرقية ١٣٩,١١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

٥ - وعقب الرعب والصدمة اللذين نجما عن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أضحى الإرهاب مسألة تأتي على رأس أولويات الاهتمامات الدولية. وأدت الجهود الرامية إلى تحديد هوية الفاعلين وأسبابها إلى تسليط الأضواء على أفغانستان استنادا إلى التقارير التي أفادت وجود صلات مشبوهة مع عناصر معينة في ذلك البلد. وفيما أثار الاهتمام العالمي المتنامي بالإرهاب قضايا حساسة جرى تقييمها واتخذت حيالها قرارات على أعلى مستويات صنع القرار، فقد جرى تشكيل تحالف له هدف معلن واحد هو مكافحة الإرهاب.

٦ - وفي حين لم يُستوف حتى الآن الإنذار الذي وجَّهه التحالف الدولي بتسليم الأشخاص الذين نُسبت إليهم مسؤولية الأعمال الإرهابية، تزايد القلق إزاء الضعف الشديد للرجال والنساء والأطفال الأفغانيين والآثار السلبية التي ستلحق بهم نتيجة العمل العسكري. فقد أودى العنف المستمر بلا هوادة طيلة الثلاث والعشرين سنة الماضية بحياة مليون إنسان. ولا يزال ما يزيد على أربعة ملايين أفغاني لاجئين في البلدان المجاورة. وازداد عدد الأشخاص المشردين داخليا على مليون شخص بالنظر إلى هروب الناس من مكان إلى آخر سعيا للنجاة بعد أن أغلقت البلدان المجاورة الحدود في وجههم. وأدى سحب الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة وموظفي الوكالات الإنسانية إلى تعطيل ترتيبات إيصال المساعدة الإنسانية.

٧ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أصدر رؤساء ستة كيانات تابعة للأمم المتحدة (هي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) نداء إلى المجتمع الدولي، وبخاصة إلى بلدان المنطقة، ناشدوهم فيه المساعدة في منع وقوع مأساة أخرى عن طريق دعم جهود الإغاثة الدولية، والضغط من أجل تأمين إمكانية وصول المساعدة الإنسانية الدولية بشكل آمن إلى جميع السكان المعوزين، وضمان سلامة وأمن أفراد الإغاثة الوطنيين والدوليين، وتأييد جميع التدابير الرامية إلى تقليل إمكانية حدوث كارثة إنسانية في أفغانستان والبلدان المجاورة، وفتح الحدود أمام المحتاجين وحثوا على زيادة الدعم الدولي المقدم إلى دول اللجوء لكفالة فتح حدودها أمام جميع الأشخاص الذين يستحقون الحماية والمساعدة الإنسانية.

ثانيا - التطورات التي حدثت بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وأثرها على حالة حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية

٨ - ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر، حدث تغير جذري في الحالة في أفغانستان وفي المعاناة الطويلة التي يعيشها سكانها. ولغاية ١١ أيلول/سبتمبر كانت أفغانستان تعيش أزمة آخذة

في الاتساع، وتحدد الصراع المسلح المستمر المدعوم من الخارج، على أنه السبب وراء تدهور حالة حقوق الإنسان. وقد تبين للأفغان أنه لا حيلة لهم فيما هم فيه، وأنهم ضحايا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل نظام استبدادي، يعانون الحجز التعسفي والعقوبات القاسية وغير الإنسانية والمهينة وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة والمذابح. وقد مورس تمييز منظم ضد المرأة من خلال سلسلة مراسيم تشريعية تحرمهن من الحصول على العمل والتعليم والخدمات الصحية. ووقعت الأقليات ضحية العنف والتدابير التمييزية. مما أدى إلى تدفق اللاجئين من جديد بأعداد كبيرة بدءا من نهاية عام ٢٠٠٠ وتزايد سرعة نزوحهم في أوائل عام ٢٠٠١. وكان المقرر الخاص قد ناشد في التقرير الذي قدمه في آذار/مارس ٢٠٠١ تقديم الحماية إلى اللاجئين الجدد، وتقديم مساعدة إنسانية إضافية للوفاء بالاحتياجات اللازمة لبقائهم على قيد الحياة ومن أجل الوفاء كذلك باحتياجات المشردين داخليا. وأيد المقرر الخاص بشدة، في تقريره المقدم في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠١ (A/56/409)، توافق الآراء الذي تحقق بشأن انتهاج نهج شامل باعتباره الوسيلة الوحيدة الفعالة لمعالجة الأزمة الأفغانية ككل بجميع أبعادها السياسية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

٩ - وأدى قرار التحالف الدولي باتخاذ تدابير ضد الأشخاص الذين قرر أنهم ضالعون في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، إلى تركيز اهتمام التحالف على أفغانستان. وبدأت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر عمليات عسكرية شملت ضربات جوية مكثفة.

١٠ - وما زالت هذه العمليات العسكرية مستمرة. وقد أعلن أن الإجراءات العسكرية موجهة نحو المسؤولين عن الإرهاب ومن يوفرون لهم المأوى. ففي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن الحرب ضد الإرهاب الدولي ليست حربا ضد شعب أفغانستان، وقال إن الشعب الأفغاني ضحية للقمع وسوء الحكم وأن قلة من الأماكن على وجه الأرض تواجه قدرا أكبر من البؤس الذي يعانيه هذا الشعب. وأدت كثافة القصف الجوي واستهداف المدن إلى إجلاء واسع النطاق من المناطق الحضرية وسقوط قتلى من المدنيين بينهم نساء وأطفال وفقدان مصادر العيش. وفي كابل، تعرض للقصف بشكل متكرر مخزن تابع للجنة الصليب الأحمر الدولية كانت تُخزَّن فيه مواد غذائية ومواد أخرى لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة. وأفيد أيضا بأن نوع القنابل التي أسقطت على إحدى القرى في هيرات يفضي إلى تناثر عدد من القنابل الصغيرة على مساحة واسعة. وشكّل ذلك تهديدا للقرويين غير الواعين يماثل التهديد الذي تشكله الألغام. وأثارت هذه التقارير أسئلة تتطلب التقصي على النحو المناسب عما إذا كان هناك امتثالا لمقتضيات القانون الإنساني الدولي الذي يحظر استخدام القوة بشكل عشوائي ومفرط، ويستوجب الالتزام باتخاذ الحيطة الواجبة لمنع إلحاق الأذى بالمدنيين والممتلكات.

١١ - وكانت الأزمة الإنسانية آخذة عمليا في الاتساع حتى قبل بدء هذه العمليات. وهناك خشية من أن يتحول الوضع إلى كارثة إنسانية. وتقدر الوكالات الإنسانية أن عدد المعرضين للخطر سيتزايد من ٥,٥ مليون إلى ٦ ملايين شخص، وسيزيد حجم التشرد الداخلي زيادة كبيرة وقد يسعى عدد إضافي من اللاجئين يبلغ نحوا من ١,٥ مليون لاجئ إلى عبور الحدود في اتجاه البلدان المجاورة. ويستدعي التهديد بفقد الحياة نتيجة الجوع وعدم وجود المأوى والملابس الشتوية المناسبة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية. وقد تعرضت ترتيبات توزيع المعونة للاضطراب إثر انسحاب الموظفين الدوليين العاملين لدى الوكالات ذات الصلة، وبسبب تقييد إمكانية استخدام مرافق الاتصالات المتاحة للموظفين المحليين، وسد طرق الوصول إلى مراكز التوزيع.

وأعدت فرقة العمل المعنية بحالات الطوارئ، المنشأة في إسلام آباد لتنسيق جهود الوكالات الإنسانية، خططا للطوارئ بغرض الوفاء باحتياجات البقاء على قيد الحياة. وقُدر أيضا أن هناك حاجة إلى تقديم مساعدة إنسانية إضافية كبيرة الحجم لتحقيق هذا الغرض.

ثالثا – التوصيات الواردة في التقرير الأصلي

١٢ - كان محور تركيز التوصيات الواردة في التقرير الأصلي منصبا على السعي نحو التوصل إلى تسوية سياسية دائمة تستعيد وحدة أفغانستان لصالح جميع طوائف شعبها. وجرى الحث فيها على محاولة تحقيق ذلك من خلال عملية جامعة تشارك فيها كل الأطراف وتمكن جميع شرائح الشعب الأفغاني، داخل وخارج أفغانستان، من ممارسة حرية الاختيار من أجل إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق وتمثل الشعب تمثيلا حقيقيا.

١٣ - ومن المتوقع أن تحترم مثل هذه حكومة التزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، وصكوك حقوق الإنسان الدولية التي تعد أفغانستان طرفا فيها. ويوفر إعداد خطة تحظى بدعم دولي واسع لصالح الإعمار الوطني الحافز لدى جميع شرائح السكان الأفغان على التعاون مع المجتمع الدولي. وسوف يمكن ذلك ملايين الأفغان والمشردين داخليا من العودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم داخل بلد موحد. وسيستلزم ذلك تقديم ضمانات دولية ضد حدوث تدخل خارجي.

رابعا – توصيات أخرى على ضوء الآثار الناجمة عن تطورات ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر

١٤ - أدت الحالة المستجدة إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية في بعض المجالات الحساسة، لكنها هيأت في الوقت نفسه فرصة وفتحت أفقا أمام الشعب الأفغاني لكي يصبح شريكا فعالا في إنجاز عملية للتغيير الجوهري.

١٥ - وثمة توقع على نطاق واسع بأنه في إمكان الأمم المتحدة أن تقوم بدور حيوي في تسهيل التحول من الحرب إلى السلام وتمكين الشعب الأفغاني من الانخراط بنفسه بشكل فعلي، في عملية تشاركية جامعة يمكنه عن طريقها صياغة خطة سياسية شاملة ووضعها موضع التنفيذ.

١٦ - ومن الأهمية بمكان أن يكون الشعب الأفغاني محورا لهذه الخطة السياسية، وأن يتم إعمال حقوقه الإنسانية التي طالما حرم منها، وتحقيق آماله المشروعة في العيش في حرية، مكفول الكرامة، في مجتمع يعود إليه السلام وتسبغ فيه سيادة القانون حماية على حياته ومعاشه، في وجه العنف والنهب الذي يمارسه أساطين الحرب الأقوياء. وأحد الدروس المستفادة من الماضي، ومن تجارب المجتمعات الأخرى التي عبرت مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، هو التزام المجتمع الدولي بإيجاد ترتيبات انتقالية فعالة، تعطي هذه الضرورات الأساسية في مجال حقوق الإنسان الوزن الذي تستحقه.

١٧ - وحيث أصبحت إمكانية أن يفقد النظام الحالي سيطرته على الحكم وشيكة الحدوث، لا بد أن يجري، وبأقصى قدر ممكن من السرعة، اتخاذ بعض الخطوات الحاسمة من أجل تجنب حدوث فراغ يمكن أن تتعرض فيه أرواح الرجال والنساء والأطفال وممتلكات الناس للخطر، بسبب انهيار القانون والنظام، واحتمال وقوع المذابح مثلما حدث في الماضي عندما انتقلت السيطرة على الأرض من يد لأخرى. ولا بد من التأهب بترتيبات وآليات عملية مرحلية للأمن الداخلي من أجل وضعها موضع التنفيذ عند أول إشارة. ومن المهم أن تكفل مشاركة الأفغان في هذه الترتيبات. كذلك، لا بد أن يكون للقادة المجتمعيين وللأفراد الذين يحظون بالاحترام والثقة دور نشط وملموس في إطار هذه الترتيبات الإدارية الانتقالية.

١٨ - وينبغي التأكيد بالقدر الكافي على أن عامل الوقت جوهري فيما يتعلق باتخاذ التدابير المرحلية الفورية. ولئن

كان ظهور الحكومة التمثيلية ذات القاعدة العريضة من خلال عملية تشاركية جامعة يحتاج إلى بعض الوقت، فإن التقاعس عن اتخاذ التدابير المرحلية الأولية على وجه السرعة، من أجل الوفاء بالاحتياجات الأمنية الملحة وتوفير المساعدة الإنسانية العاجلة، يمكن أن يذهب بالعملية كلها أدراج الرياح. وتشمل التدابير العاجلة لاستيفاء المتطلبات الأساسية لحقوق الإنسان ما يلي:

(أ) بغية تقليل المخاوف والشعور بانعدام الأمن والشك في المستقبل عند عموم الشعب الأفغاني، يتعين على الأمم المتحدة من خلال إجراء مشاورات واتصالات مكثفة مع الشعب الأفغاني في جميع مستوياته، تحديد الأهداف الأساسية التي يلتزم بها المجتمع الدولي وعلى وجه التحديد، استعادة أفغانستان الموحدة لجميع طوائف شعبها. ويجب عليها أن تدعو إلى المشاركة الفعالة من جانب الشعب الأفغاني في التوصل إلى توافق في الآراء والعمل معا من أجل إعادة الإعمار الوطني، وتشكيل مؤسسات وهياكل الحكم، ووضع إطار للقواعد التي تكفل الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان. ولا بد من المضي بخطى سريعة في عملية تشاورية مكثفة مع جميع قطاعات الشعب الأفغاني، بمن في ذلك النساء، داخل أفغانستان وخارجها على السواء؛

(ب) يتعين على التحالف الدولي مراجعة أداء عملياته العسكرية للتأكد من الالتزام الدقيق بالقانون الإنساني الدولي، وللبرهنة على أن هذه العمليات غير موجهة إلى الشعب الأفغاني. ولا بد من اتخاذ تدابير مناسبة على الفور لمنع الإضرار بأرواح وممتلكات المدنيين، أو إرباك توصيل المساعدة الإنسانية؛

(ج) أن مفهوم الناس عن الأمم المتحدة باعتبارها حام لحقوقهم الإنسانية يعزز فعاليتها في تسهيل عملية التحول. ويمكن زيادة صقل هذا المفهوم عن طريق قيام الأمم المتحدة بدور أبرز في توفير الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية. ولا بد أن يجري على الفور إعادة نشر الموظفين الدوليين للأمم المتحدة داخل أفغانستان، وإن يكن ذلك على أساس طوعي، لكي يُنظر إليهم باعتبارهم مساندين للشعب الأفغاني في وقت الخطر، ومن أجل التوسط باسمه لحماية حقوقه وتوصيل المساعدة الإنسانية إليه؛

(د) وضع ترتيبات للأمن الداخلي لتنفيذها في المناطق التي يفقد النظام الحالي سيطرته عليها من أجل الحيلولة دون ارتكاب المذابح وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم. ويمكن أن يتضمن ذلك، إبرام اتفاقات مع قادة وقوى المجتمع المحلي الذين ليس لهم سجل سلبي من سوء السلوك؛

(هـ) اعتماد تدابير عاجلة تحت مظلة الأمم المتحدة تشمل ترتيبات أمنية داخلية تستهدف حماية السكان المدنيين داخل أفغانستان وحماية اللاجئين من التهديدات التي يتعرض لها حقهم في الحياة. ويمكن أن يشمل ذلك: نشر قوة للأمن الداخلي؛ ووضع ترتيبات مع قادة المجتمع المحلي وقواه ممن لا يكون لهم سجل سلبي مسيء وإشراكهم في صون الأمن الداخلي؛ وإصدار إنذارات مؤكدة لجميع الأطراف بالامتناع عن تنفيذ أي إعدامات بإجراءات موجزة، والإشارة إلى أن المسؤولين عن إعدام القائد البشتوني عبد الحق مؤخرا، واغتيال أحمد شاه مسعود، وغيرهم ممن يتحملون مسؤولية ارتكاب الإعدامات الموجزة والمذابح، لا يمكن لهم أن يتوقعا من الآن فصاعدا إمكانية استمرارهم في التمتع بالإفلات من العقاب، مثلما حدث في الماضي، وأن مآلهم المثول أمام العدالة؛

(و) فتح السبيل أمام وسائل الإعلام، بما في ذلك إمكانية إنشاء محطة إذاعة برعاية الأمم المتحدة يمكن أن يُسمع من خلالها صوت الشعب الأفغاني، رجالا ونساء. وسيؤدي ذلك إلى شحذ طاقات الشعب الأفغاني من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وحشد الآراء وراء أي حل سياسي ينبثق عن العملية التي تتولى الأمم المتحدة تسهيلها، والعمل على تنفيذ هذه الخطة.